العلاقة بين اختلاف الأجور والاستثمار الأجنبي المباشر

أ./ فهم القحطاني*

Abstract:

Foreign direct investment in the era of globalization has become a present reality as the main source of support for the economies of developing countries. Despite the divergence of views between supporters of such investment and exhibitions, many studies confirm that there is a sizeable amount of foreign investment in developing countries and wage differences.

Key words: **W**ages, **F**oreign direct investment, **D**evelopment, **D**eveloping countries.

ملخص:

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة واقعا حاضرا كأهم الروافد الداعمة لاقتصاديات الدول النامية. ورغم الاختلاف في وجهات النظر ما بين مؤيد لاستضافة هذا الاستثمار ومعارض، تؤكد دراسات عديدة أن هناك بين حجم الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية والاختلاف في الأجور.

الكلمات المفتاحية: الأجور، الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية، الدول النامية.

* طالب دكتوراه ل.م.د. – جامعة الجزائر 3

مخطط المقال:

مقدمة
1) مدخل نظري لأدبيات البحث
1-1) مدخل للاستثمار الأجنبي المباشر
1-2) مدخل للأجور
2) الاستثمار الأجنبي المباشر واختلاف الأجور
2-1) خفض الأجور جذب للمستثمر الأجنبي
2-2) سياسة اختلاف الأجور في تصور المستثمر الأجنبي
خاتمة

مقدمة:

تعد الأجور أحد مكونات الدخل القومي، والتغيرات التي تطرأ على الأجور تعني تغير نصيب الأجور من الدخل القومي، والذي يتحدد أساساً بالتغيرات السائلة التي تطرأ على دخول بقية عناصر الإنتاج (عوائد الملكية)، وبالتالي تعكس تلك التغيرات درجة التطور الاقتصادي، كما تصور لنا الفلسفة الاجتماعية التي تعتنقها الدولة محل الاعتبار، وكيفية توزيع ثمار التنمية. فالتقلبات التي تطرأ على مستوى الأجور الحقيقية، إنما تمس مستوى معيشة فئة واسعة من أفراد المجتمع ذوي الدخل المحدود، وأي خلل في تلك العلاقة ينجم عنه انخفاض مستوى الأجور الحقيقية يزيد من حدة تفاوت توزيع الدخل القومي القائم في مجتمعات الدول النامية، وبالتالي قد يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية تعرقل عملية التنمية. وهو الأمر الذي يدعو إلى ضرورة إعادة النظر، خلال فترات غير متباعدة، في سياسات الأجور والأسعار، بحيث نحافظ ما أمكن على استقرار معيشي لذوي الدخل المحدود ومن بينهم فئة كاسبى الأجور.
تؤثر الأجور فى جانب العرض، باعتبارها نفقة إنتاج، وفى جانب الطلب باعتبارها قوة شرائية، كما أن الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى دولة ما فى ظروف اقتصادية نفترض ثباتها تضع فى اعتبارها عدة عوامل رئيسية أهمها على الإطلاق العنصر البشري وما يحيط به كتأمينات عينية وصحية وأجور... الخ، وبناءً عليه فإننا سوف أتناول بالشرح والتحليل الأثر المتبادل بين الأجور والاستثمارات الأجنبية المباشرة فى المملكة العربية السعودية وما يطرأ عليها من آثار.

مما سبق، نطرح إشكالية البحث فى السؤال: **ما هى العلاقة الموجودة بين الاستثمار الأجنبى المباشر واختلاف الأجور؟**

1) مدخل نظري لأدبيات البحث:

ظهر الاستثمار الأجنبى المباشر نتيجة لتطور حركة التجارة الدولية وسرعة تحرك رؤوس الأموال عبر دول العالم، وقد زاد الاهتمام فى أدبيات التنمية الاقتصادية الحديثة مجددا بالموارد البشرية وبتنميتها، ويتضح هذا بدءا من تقرير برنامج الأمم المتحدة لسنة 1990 الذى سمى بتقرير التنمية البشرية الذي حاول تقديم مؤشر بديلا للناتج القومى الإجمالى لقياس النمو الاقتصادي والاجتماعى[1].

1-1) مدخل للاستثمار الأجنبي المباشر:

بدأ الترحيب الكبير بالاستثمارات الأجنبية المباشرة فى البلدان النامية منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضى، نظرا الاعتراف بفوائدها المتعددة من توفير التكنولوجيا ورأس المال والخبرات. والواقع العملى يشير إلى أن الدول المُضيفة للاستثمار الأجنبى المباشر نادرا ما تكون محايدة، بسبب انخفاض مستوى الشفافية أو تفضيل الشركات المملوكة محلياً، أو طبيعة القيود المفروضة على رؤوس الأموال الأجنبية، وتستند هذه السياسات على مجموعة من الحجج النظرية، سواء فى الجانب المؤيد لولوج الاستثمارات الأجنبية فى الأسواق المحلية، أم الجانب الذي لا يؤيد ذلك[2].

- **ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر:**

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهات مختلفة ومتعددة، وبطرق عدة منها، نلخص أهمها:

- هو استثمار في مشروعات داخل دولة ما ويسيطر عليه المقيمون في دولة أخرى، شرط أن تزيد حصة المستثمرين الأجانب عن 50% من رأس المال أو يتركز 25% فأكثر من الأسهم في يد شخص واحد أو جماعة واحدة منظمة من المستثمرين بما يترتب عليه أن تكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقرارات المشروع (تعريف صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)[3]؛
- استثمار عابر للحدود لشخص طبيعي أو معنوي لا يتمتع بجنسية البلد المضيف للاستثمار[4]؛
- هو استثمار يشمل علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة مستديمة ورقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمى لدولة غير دولة المستثمر الأصلية (تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)[5]؛

- هو استثمار شركات مقيمة في إحدى الدول في شركات أخرى مقيمة في دول أخرى بشراء هذه الشركات، أو بإنشاء شركات جديدة وتزويدها برأس مال أساسي أو بزيادة رأس مال موجود أصلا[6]؛
- هو قيام مشروعات يملكها ويديرها مستثمر أجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع، واما بسبب اشتراكه في رأس مال بنصيب يتيح له حق الإدارة[7]؛

بالرجوع للتشريع الجزائري الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستثمار الذي يعمل على توسيع قدرات الإنتاج بالرفع من الإنتاجية وزيادة رقم الأعمال، كنشاط مرتبط بتوسع الشركة بمختلف الطرق من خلال طاقات إنتاجية منشئة للسلع والخدمات خاصة بمنح الحوافز التشجيعية.
بقراءة تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن وضع جملة من الخصائص له:

- هو بمثابة رأس مال مستثمر بروابط دائمة مع شركة في الخارج؛
- يتخذ نشاطه شكل شركة فرعية أو تتكون من خلاله شركة جديدة؛
- وملكية المشروع الاستثماري الأجنبي سواء الامتلاك الكلي أو المشترك.

ومن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر[8]:

1. حجم ونمو السوق:

وجدت معظم الدراسات أن وجود السوق من أهم الاعتبارات في الدول النامية والمتقدمة على السواء، وكمؤشر لذلك تتخذ معظم الدراسات مقاييس الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل وبينما يركز المستثمرون على المؤشر الكلي في تقييمهم لأسواق الدول المتقدمة.

2. البنى التحتية:

رغم التأكيد النظري على أهمية هذا العامل لكن الدراسات عن الاستثمار في الدول المتقدمة لم تجد أن هذا العامل يميز بين الدول الجاذبة والدول غير الجاذبة للاستثمار لكن الدراسات المتعلقة بالدول النامية كشفت أن لوجود البني الهيكلية الملائمة صلة بحجم الاستثمار في تلك الدول.

3. الاستقرار السياسي:

هذا العامل أكثر تأثيرا في قرار المستثمر الأجنبي عند المفاضلة بين دوله نامية وأخرى منه بين دولة متقدمة وأخرى غير متقدمة.

4. ومتغيرات السياسات:

ترمز هذه المتغيرات إلى السياسات الاقتصادية ومدى تدخل الدولة في الاقتصاد والقيود التي تضعها مثل: مدى السماح بملكية الأجانب للأعمال.

النظريات المفسرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر:

اختلفت النظرات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر في النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي، حيث أصبح ينظر إليه على أنه يمكن أن يؤثر ليس فقط على مستوى الناتج للفرد وانما في معدل نمو هذا الناتج وذلك بعدما كان التقليديون لا يعولون كثيرا على إمكانية أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل نمو الناتج في الأجل الطويل حيث أن ذلك مرهون بتناقص الغلة في رأس المال الإنتاجي وأنه يمكن أن يؤثر على مستوى الناتج دون التأثير على معدله[9]. ومهما تنوعت النظريات المفسرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فلها منحى واحد[10].

النظرية التقليدية:

لم تهتم النظرية الاقتصادية التقليدية بالاستثمار المباشر كثيرا. بافتراض أن قيام التجارة الحرة بين البلدان سينفي الحاجة إلى انتقال رأس المال، وهذا كون رواد المدرسة الاقتصادية التقليدية ينادون دوما بحرية الاقتصاد والتوازن التلقائي عند مستوى الاستخدام الكامل للموارد، إذ أن أي اختلال في هذا التوازن نتيجة التقلبات الاقتصادية سيولد تغيرات في الأسعار والأجور باتجاه توازن كلي تلقائي. ويرفضون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بوجود ما يعرف "اليد الخفية" التي تعدل الاقتصاد بصفة تلقائية.
وبهذا، اهتم التقليديون بدور رأس المال والتكنولوجيا في تحفيز النمو الاقتصادي، وأظهرت أرائهم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الاقتصاد من خلال التخفيف من فجوة الادخار والاستثمار، فالنمو الاقتصادي يعتمد على عوامل مثل عرض عنصر العمل ورأس المال والبرامج التعليمية.
قامت النظرية التقليدية على أساس الافتراضات الكلاسيكية والمتعلقة أساسا بفرضية المنافسة الكاملة، واعتبرت أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا منعزلة عن بعضها البعض وليست بالقدر العالي من التطور في الكثير من الدول خاصة النامية منها، وأكدت على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي بمثابة تحركات دولية في رأس المال، وذلك بسبب اختلاف أسعار الفائدة. ويعتبر أولين 1933 أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي، والذي أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة، وأرجع اختلاف سعر الفائدة إلى مسألة إتاحة أو وجود رأس المال أو إنتاجية رأس المال.
والخلاصة، أن النظرية الاقتصادية التقليدية تنظر إلى الشركات متعددة الجنسيات على أنها مظهر من مظاهر الاستثمار الخارجي، والذي يعد مكملاً للتجارة الخارجية.

نظريات عدم كمال السوق:

اعتمدت العديد من الدراسات النظرية على مسألة عدم كمال السوق كسبب لقيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر خارج حدودها المحلية، وتخضع لسوق احتكار القلة، والتي من شأنها أن تؤثر على سلوك الشركات وتدفعها إلى تدويل نشاطها. ويتوقف قدرة الشركات على الاستثمار في الخارج على مدى تمتعها بميزات احتكارية تمكنها من المنافسة في البلد المضيف، وهذا ما تذهب إليه ثلاث نظريات:

1- نظرية الميزة الاحتكارية:

تركز على فكرة أن الشركات الأجنبية تتمتع بقدرات خاصة بشأن تقييمها ونشاطها في الدولة الأم، وتتجه للاستثمار في الخارج إذا تمتعت بميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة. وتفترض هذه النظرية أن العمل في بيئة خارجية غريبة بعيدة عن المقر الأصلي للشركة شيء مكلف في حد ذاته وعائق.

2- نظرية تدويل الإنتاج:

تؤكد على أنه من الأفضل بالنسبة للشركات إنشاء فروع كاملة بالخارج عندما يتصف السوق الدولي بعدم كمال غير ملحوظ، فالشركات متعددة الجنسيات لا يمكن حماية ملكيتها الفكرية من أي تجاوز طالما كان ذلك بعيدا عن سيطرتها إلا بإنشاء فروع لها في الدولة المضيفة وبالتالي إحكام سيطرتها على ممتلكاتها المادية والفكرية والتقني.

3- ونظرية عدم كمال سوق رأس المال:

ترى أن الشركات الأجنبية تفضل الدول التي تملك عملة قوية كميزة تشجيع الاستثمار عنها في الدول ذات العملات الضعيفة، فعدم كمال الأسواق المالية هو السبب في حدوث الاستثمار المباشر والقدرة على تعظيم العوائد بالاقتراض بسعر أقل من أسواق رأس المال الدولية، وهذا ما يحصل عندما يكون الدولار قويا.

نظرية دورة حياة المنتج:

تقوم النظرية على التفسير الديناميكي للعلاقة الموجودة بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، إذ كل سلعة من السلع التي تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية من لحظة وصولها إلى السوق التجاري وحتى زوالها منه (الظهور، النمو، النضوج، الانحدار ثم الزوال). وتستخدم هذه النظرية إطار دورة حياة السلعة المعروف كمدخل لتفسير التجارة والاستثمار الخارجيين، تمر السلعة كما نعرف بعدة مراحل (النشأة، النمو، الصعود، الثبات، الضعف، الفناء) وتتفاوت مبيعاتها صعودا ونزولا مع تلك المراحل. فيفترض أن السلعة تمر في دورة حياتها بالإنتاج المحلي ثم التصدير ثم الاستثمار الخارجي ثم التدهور على الأقل بالنسبة للشركة الأصلية.

وتستخدم هذه النظرية إطار دورة حياة السلعة المعروف كمدخل لتفسير التجارة والاستثمار الخارجيين، تمر السلعة كما نعرف بعدة مراحل (النشأة، النمو، الصعود، الثبات، الضعف، الفناء) وتتفاوت مبيعاتها صعودا ونزولا مع تلك المراحل. فيفترض أن السلعة تمر في دورة حياتها بالإنتاج المحلي ثم التصدير ثم الاستثمار الخارجي ثم التدهور على الأقل بالنسبة للشركة الأصلية، وذلك كما يلي:

- المرحلة الأولى: الإبداع والإنتاج والبيع في نفس البلد؛
- المرحلة الثانية: النمو والتصدير؛
- المرحلة الثالثة: النضج والاستثمار؛
- والمرحلة الرابعة: انخفاض مبيعات الشركة صاحبة السلعة.

نظرية الموقع:

تركز النظرية على اختيار الدولة المضيفة من خلال المحددات والعوامل الخاصة بالبيئة وبالموقع التي تؤثر على قرارات إقامة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة نظرا لارتباط هذه العوامل بتكاليف إقامة المشروع وإنتاجه وتشغيله وتسويقه وإداراته. ومنها:

- عوامل تسويقية مثل درجة المنافسة، منافذ التوزيع، الإعلان، حجم السوق ونموه، التكنولوجيا... الخ؛
- عوامل مرتبطة بالتكاليف مثل القرب من المواد الخام والمواد الأولية, مدى توافر الأيدي العاملة, انخفاض مستويات الأجور... الخ؛
- عوامل مرتبطة بالإجراءات الحمائية مثل التعريفة الجمركية؛
- عوامل مرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي؛
- عوامل مرتبطة بالحوافز والامتيازات؛
- وعوامل أخرى مثل الأرباح المتوقعة.

نظرية الميزة النسبية للمدرسة اليابانية:

حاول كل من الاقتصاديين Kojima وOsawa تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة انطلاقا من تجربة الشركات اليابانية المتمتعة بخصائص تسييرية وتنظيمية وتكنولوجية خلافا لنظيرتها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وتؤكد النظرية على أن السوق وحده غير قادر مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتزايدة، مما يتطلب تدخل حكومي لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال رسم سياسات تجارية.

ومن الانتقادات الموجهة للنظرية، أنها تقتصر التحليل على الاستثمارات اليابانية في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، أين تركزت نشاطاتها في دول جنوب شرق آسيا قبل أن تتوسع إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وإلى باقي دول العالم.

والنظرية الانتقائية في الإنتاج الدولي:

وفقا للنظرية، طور جون دينينغ J.Dunning المنهج الانتقائي من خلال التكامل والترابط بين ثلاث مجالات في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر (نظرية المنظمات الصناعية، نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، ونظرية الموقع)، فإن الشركة تقوم بالاستثمار في الخارج لاعتبارات راجعة إلى الشركة ذاتها واعتبارات الموقع في الدولة المضيفة التي تجعل من المفيد الاستثمار في دولة دون أخرى، وهو يجعل من سوق دولة الأم سوقا أقل جاذبية كزيادة الضرائب ومختلف القيود التي تفرضها الدولة والتي تدفع الشركة للبحث عن سوق آخر غير الدولة الأم.

تعزى هذه النظرية تؤكد على عناصر متعددة تتكون من:

1. ميزات تمتلكها الشركة: تعتبر هذه ميزات خاصة بالشركة وغير متاحة للآخرين كامتلاك تقنية معينة أو قدرات إدارية أو اسم شهرة أو اقتصاديات الحجم الكبير؛
2. ميزات الموقع: كتكاليف الإنتاج والترحيل والضرائب والجمارك ثم المخاطر السياسية التي تتعرض لها الشركات الأجنبية التي تعمل في ذلك القطر الأجنبي؛
3. وميزات الاستيطان: أي الميزات التي تتحقق للشركة من القيام بالإنتاج بنفسها في ذلك القطر الخارجي مقابل العمل من خلال توكيل موزع أو منح رخصة لمنتج محلي... الخ.

وضع ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر عبر دول العالم:

بعد أن ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر مرة أخرى فى أعقاب التراجع الذى أصابها سنة 2015 عاودت تراجعها مرة أخرى سنة 2016 وان كان بنسبة هامشية بلغت 1.6% لتصل إلى 1.75 تريليون دولار على خلفية ضعف النمو الاقتصادى وارتفاع مخاطر السياسات العامة. هذا ويعزى التراجع بصفة أساسية إلى التراجع الشديد الذى منيت به التدفقات الواردة إلى الاقتصاديات النامية بنسبة 14.1% خاصة تلك الموجهة إلى آسيا والتى شهدت أول تراجع لها منذ خمس سنوات بما يقرب من نسبة 15.5%. ويعزى هذا التراجع فى الأساس إلى أكبر تراجع على أساس سنوى لتدفقات الاستثمار الأجنبى إلى الصين (بما فى ذلك هونغ كونغ). كما تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أوروبا بنسبة 5.8% سنة 2016 بعد أن تضاعفت قيمتها سنة 2015[11].

وتختلف دول العالم في أسلوب جذبها للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دراسة العلاقة ما بين تصنيف الدول من حيث قدرتها التنافسية من جهة ومستوى الدخل وقدرة الدولة على جذب هذه الاستثمارات من جهة أخرى مثل ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل – مثال حول تنافسية الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

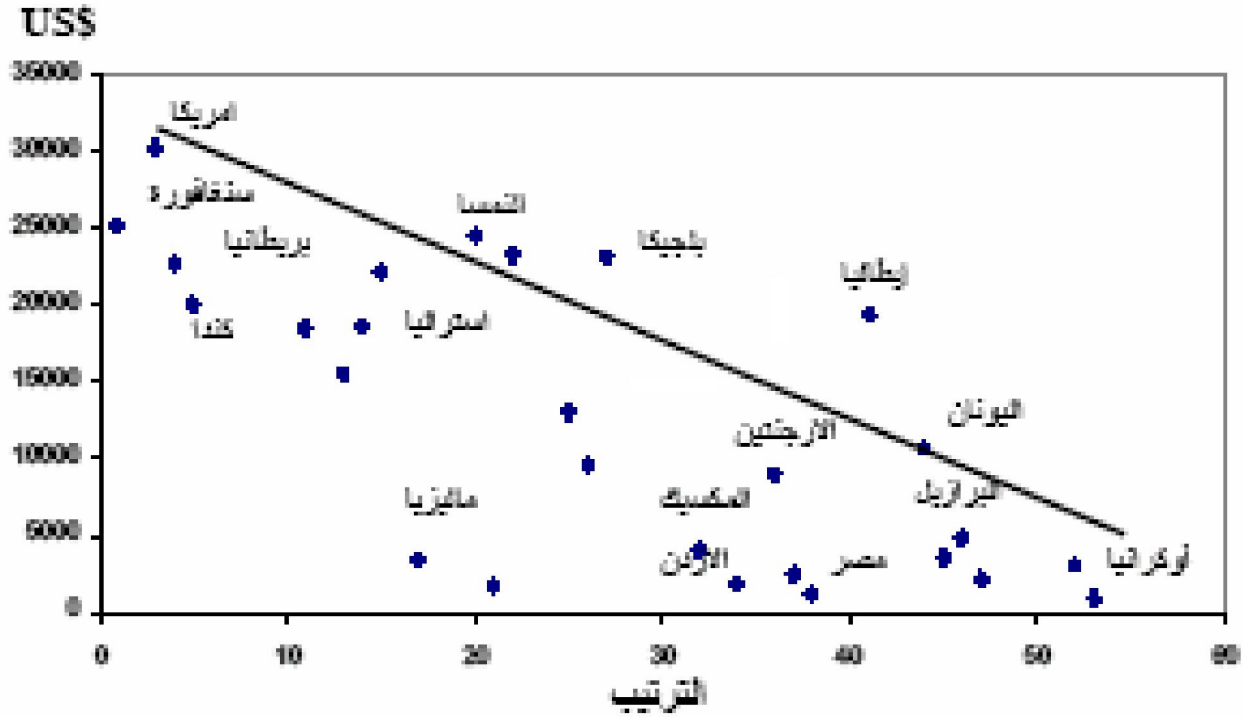

المصدر: مقال، «التنافسية وتجربة الأردن»، سلسلة أوراق، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص 4.

وبالنسبة لوضع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منطقة مجلس التعاون الخليجي[12]:
لا تزال دول منطقة مجلس التعاون الخليجي تمثل جزءاً ضئيلاً من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، حيث ارتفعت حصة دول مجلس التعاون الخليجي من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا هامشياً بنسبة 1.0% سنة 2016 مرتفعة من أدنى مستوياتها منذ 13 سنة بنسبة 0.8% في 2015. وقد عكس هذا النمو ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 21% والتي بلغت قيمتها 17.9 مليار دولار سنة 2016. وواصلت الإمارات صدارتها من حيث جذب الجزء الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باستحواذها على نصف قيمة التدفقات الواردة تبعتها السعودية بنسبة 41.6%، أما باقي دول مجلس التعاون الخليجي فقد شكلت نسبة 8.2% المتبقية من التدفقات الواردة إلى المنطقة.
ولا يزال انخفاض أسعار النفط أحد الدوافع الرئيسية لاستمرار تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المنطقة. وينطبق ذلك على وجه الخصوص على وضع الدول المصدرة للنفط ومن ضمنها السعودية التي انخفضت التدفقات الواردة إليها من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أدنى مستوياتها منذ 12 سنة وبلغت 7.5 مليارات دولار سنة 2016. من جانب

آخر فإن جهود التنويع التي تبذلها دول مثل الأمارات أدت إلى ارتفاع مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها وذلك على الرغم من تراجع أسعار النفط وما نتج عنه من تباطؤ اقتصادي.
أما من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن دول مجلس التعاون الخليجي، فقد تراجعت من 2.0% سنة 2015 إلى 1.8% سنة 2016. وبلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة 26.7 مليار دولار سنة 2016 بتراجع بلغت نسبته 17% مقابل 32.3 مليار دولار في السنة السابقة. ويعزى التراجع على أساس سنوي في الأساس لتخارج الكويت من استثماراتها بما أدى إلى تسجيل تراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة بقيمة 6.3 مليارات دولار. في المقابل كانت مساهمة قطر هي الأعلى خلال السنة بزيادة قدرها 3.9 مليارات تقريباً ليبلغ بذلك إجمالي التدفقات الصادرة عن قطر إلى 7.9 مليارات تبعتها السعودية والتي ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة منها بحوالي 3 مليارات ليصل إجمالي مساهمتها إلى 8.4 مليارات. ويعزى هذا النمو في الأساس إلى جهود التنويع من جانب تلك الدول.
وفيما يتعلق بمخزون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي ما زالت السعودية تحتل مركز الصدارة بإجمالي 231 مليار دولار بنمو بلغت نسبته 3.3% مقارنة بمستويات سنة 2015 تبتعها الأمارات بقيمة 117.9 مليار دولار. من جانب آخر تعتبر الأمارات أولى الدول الخليجية من حيث مخزون تدفقات المستثمر الأجنبي الصادرة بقيمة 113 مليار دولار بنمو بلغت نسبته 30% مقارنة بسنة 2015 تأتي بعدها السعودية بقيمة 80.4 ملياراً ثم قطر بإجمالي 51.2 ملياراً.

1-2) مدخل للأجور:

الأجر* هو ما يدفع للعامل مقابل ساعات العمل المؤداة أو العمل المنجز، ويشمل ذلك الإجازات الاعتيادية والمرضية وغيرها من الإجازات وكذلك علاوات غلاء المعيشة والمكافآت الأخرى التي تدفع بانتظام وكذلك يشمل أيضا أجور الساعات الإضافية في

* الأجر "Salaire" وهي كلمة مستمدة من الكلمة اللاتينية"Salarium"، في اللغة الثواب والمكافأة، وكلمة الأجر تدل على معنيين متقاربين: معنى ديني يفيد الجزاء على العمل الصالح أو الثواب والمكافأة. وكلمة الأجر جمعها أُجور تبدو دخيلة على اللغة العربية وتعود، على الأرجح، إلى أصل أكدي دخلت العربية عن طريق الأكدية منذ العصر الجاهلي، وخضعت لأحكام العربية في الاشتقاق والتصريف، بدخولها القرآن الكريم في أكثر من موضع وآية.
راجع في هذا الشأن: مطانيوس حبيب، «الأجور»، الموسوعة العربية،
https://www.arab-ency.com/ar/

المناوبات وفي ساعات العمل في أيام الإجازات والعمولات والمكافآت الأقدمية والمهارات وعلاوات المناطق الجغرافية والأعمال الخطرة ويستبعد منها الاشتراكات التي يدفعها صاحب العمل عن مستخدميه إلى الضمان الاجتماعي ومعاشات التقاعد والإعانات ومكافآت نهاية الخدمة، وكذلك أجر الساعات الإضافية والمكافآت والمنح والإعانات العائلية غير المنتظمة[13].

ماهية الأجور:

الأجر بالمفهوم الاقتصادي هو المبلغ الذي يدفع للعامل مقابل قيامه بعمل ما أو عند تنفيذ هذا العمل لحساب شخص آخر. ويتوسع بعضهم في مفهوم الأجر حتى يشمل جزءاً من دخل صاحب المشروع الذي يقوم بإدارته بنفسه وذلك لقاء قيامه بالعمل تنظيماً أو إدارةً[14].

ويعرفه التشريع الجزائري من خلال القانون 90-11[15] أن "للعامل الحق في أجر مقابل العمل المؤدى ويتقاضى بموجبه مرتبا أو دخلا يتناسب ونتائج العمل".

والأجور أهم مورد للعاملين وأسرهم[16].

يتم تحديد الأجور بناء على مجموعة من العوامل هي[17]:

- عوامل اقتصادية، حيث أن المدفوع للعامل مقابل خدماته يمثل عملية اقتصادية، وبالتالي فإن سعر العمل يتحدد على أساس طلب المشترين (أصحاب العمل) وعرض البائعين (العاملين)؛
- عوامل اجتماعية، إذ ينظر كل فرد إلى الأجر الذي يحصل عليه بوصفه رمزاً للمركز الاجتماعي الذي يمثله، بالإضافة إلى أنه وسيلة لشراء حاجياته؛
- عوامل نفسية، إذ أن الأجر وسيلة لإشباع الحاجات النفسية للعاملين وحفزهم للعمل؛
- عوامل أخلاقية تتمثل في عدالتها؛
- وعوامل إدارية متعلقة بمحتوى الوظيفة.

وتختلف محددات الأجور من وقت لأخر ومن شركة لأخرى، وترتبط بـ[18]:

- الدخل القومي كمجموع الدخل النقدي الموزع خلال سنة معينة بما فيها الأجور المخصصة للعمال، فارتفاع الدخل القومي يعني ارتفاع حصة الأجور، هذه الأخيرة تختلف من بلد لآخر؛
- الإنتاجية من العوامل الأساسية التي تؤثر على تحديد الأجور؛
- البطالة كعلاقة عكسية للأجور، كون ارتفاع معدل البطالة يؤدي إلى انخفاض الأجور والعكس صحيح؛
- التضخم كارتفاع في المستوى العام للأسعار، والذي له علاقة مع ارتفاع الأجور؛
- وسوق العمل، المرتبط بكل من: عرض العمل، الطلب على العمل، التوازن في سوق العمل، والاستثمار في رأس المال البشري.

- **النظريات المفسرة للأجور:**

تعد نظرية الأجور أهم موضوعات علم الاقتصاد، فمنذ بداية القرن التاسع عشر, أي منذ نشأة علم الاقتصاد كانت المدرسة الاقتصادية التقليدية تسعى لتقرير حد توازن ثابت يستقر عنده مستوى الأجر في تقلباته في مدة قصيرة[19].

- **الأجور في الفكر الإسلامي:**

مصدقا لقوله الله سبحانه وتعالى:

{ إنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ المُصْلِحِين }*،

ذهب فقهاء المسلمين إلى عدم جواز انفصال الملكية عن العمل وعدّوا العمل فريضة وواجباً يمليه الشرف معتمدين على قول الرسول «ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده» وقوله: «لأن يحتطب أحدكم حزمةً على ظهره خير له من أن يسأل أحداً فيعطيه أو يمنعه» وقوله: «أفضل الكسب بيع مبرور وعمل الرجل بيده»[20].

إن المساواة بين العمال من الحقوق المهمة للعامل، سواء أكان رجلاً أم امرأة وهو أكثر أهمية بالنسبة إلى المرأة العاملة، التي كانت تعاني من التمييز ضدها في شروط العمل، وخاصة فيما يتعلق بالأجر. ولذا كان من اللازم إقرار مبدأ المساواة بين العمال فيما يخص الأجور وعدم إقامة أية تفرقة بينهم على أساس الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين، ويصاحب تطبيق مبدأ المساواة بين الجنسين في الواقع القومي العديد من الإشكاليات التي تحيط به وتتصل في مجملها بالسياق الاجتماعي والثقافي الذي يشكل إطاراً عاماً ينبع منه المبدأ. وعليه، يساوي الإسلام بين المرأة والرجل كقاعدة عامة في مجال الحقوق المختلفة والقيام بالواجبات المتعددة ومصداقاً لذلك يقول سبحانه وتعالى:

{ لِلرجالِ نَصِيب مما اكتسبوا ولِلنِّساءِ نَصِيب مِما اكْتَسبن }**[21].

ولقد أكد العلامة ابن خلدون أن انتقاص قيمة العمل كله أو جزئه من الظلم الواقع على الرعية، فمن استخدام أجيرا وأعطاه أقل من أجره الذي يستحقه فقط اغتصب جزءا من حقه، والأجر الذي يستحقه العامل على عمله يجب أن يساوي قيمة ذلك العمل، فمن أعطى الأجير أو العامل أقل من قيمة عمله فقد ظلمه، والظلم مفسد للنفوس مضعف للعمران مهدد للاستقرار الاجتماعي[22].

* سورة الأعراف، الآية 170.
** سورة النساء، الآية 22.

النظريات الليبرالية في الأجور:

تنطلق النظريات الليبرالية في الأجور من مبدأ الحرية الاقتصادية القائم على أساس أن آلية السوق هي المنظم الوحيد للأسعار والمحدد للنشاط الاقتصادي. وتقوم على عدم التفريق بين العمل وقوة العمل، وهي تعالج الأجر على أنه ثمن العمل الذي يبيعه العامل من صاحب العمل، وهكذا يرى الاقتصاديون الليبراليون أنصار الحرية الاقتصادية أن العامل يبيع كمية معينة من العمل، أي عدداً من ساعات العمل اليومية، مقابل أجر نقدي أو عيني يتفق عليه فردياً أو جماعياً مع صاحب العمل بحرية تامة أو بتدخل من الحكومة أو المنظمات الأخرى ورعايتها. وقد ذهب دافيد ريكاردو David RICARDO إلى أنّ مستوى توازن الأجور يتعادل مع الحد الأدنى الضروري للحياة.

1. *نظرية الحد الأدنى لمستوى المعيشة*:

ترى أن مستوى الأجور يتحدد بما يعادل قيمة المواد والحاجات الضرورية لمعيشة العامل في الحد الأدنى. فحركة العرض والطلب في سوق العمل كفيلة بالمحافظة على الأجور مدة طويلة في مستوى الحد الأدنى للمعيشة اللازم للمحافظة على حياة العامل. وواضع أسس هذه النظرية هو الاقتصادي الفرنسي Turgot وتبناها في منتصف القرن التاسع عشر الاقتصادي الزعيم العمالي الاقتصادي الألماني Ferdinand LASSALLE انطلاقاً من نظرية ريكاردو وصاغ «القانون الحديدي للأجور». وبحسب هذا القانون إذا ارتفع مستوى الأجور عن الحد الأدنى الضروري للحياة وتحسنت الحالة المعيشية للعمال فإنهم يميلون إلى التزاوج فتكثر بذلك الولادات، ويزداد عدد العمال ويزداد بالتالي عرض العمل في السوق، مما يقود إلى انخفاض مستوى الأجور إلى الحد الأدنى الضروري للمعيشة أو حتى إلى أدنى منه مؤقتاً. ولكن الأجور لا يمكن أن تبقى مدة طويلة في مستوى أقل من الحد الأدنى الضروري للمعيشة لأن العمال، في هذه الحالة لا يستطيعون إعالة أسرهم فيحجمون عن الزواج وتقل الولادات فينخفض عرض العمل في السوق وترتفع الأجور إلى مستواها السابق أو إلى أعلى منه. وهكذا فإن حركة العرض والطلب في سوق العمل تجعل الأجور، في رأي أنصار هذه النظرية، تراوح في حركتها حول مستوى الحد الأدنى الضروري للمعيشة، أي ما يعادل قيمة المواد والحاجات الضرورية لمعيشة العامل.

2. *نظرية إنتاجية العمل*:

تنبثق من النظرية العامة لتوزيع الدخل القومي في اقتصاد السوق، إذ تنطلق نظرية التوزيع من فرضية أثمان عوامل الإنتاج، التي تزعم أن كل من يشترك في الإنتاج يحصل على نصيب منه يعادل إنتاجيته، أي بمقدار إسهامه في تكوين ذلك الإنتاج. لما كان الأجر، بحسب أنصار هذه النظرية، هو ثمن العمل، فإن العامل يحصل على الثمن الكامل للعمل الذي يقدمه، ويتحدد مستوى الأجر مباشرة بإنتاجية العمل. وقد وضع الاقتصادي الفرنسي جون باتيست ساي Jean– Baptiste SAY أساس نظرية إنتاجية العمل، إذ رأى في الأجر مكافأة على الخدمة الإنتاجية التي يقدمها العامل، وبالتالي فإن العامل يحصل على أجر يعادل إسهامه في تكوين الإنتاج. وفي أواخر القرن التاسع عشر حلت نظرية «القيمة –

المنفعة» محل نظرية «القيمة – التكلفة»، وترتب على ذلك فهم جديد بأنه ليست للسلعة قيمة إلا إذا كانت تحمل قيمة استعماليه نافعة ومطلوبة فى السوق. وليس لعوامل الإنتاج – والعمل أحد عوامل الإنتاج – إلا قيمة مشتقة من قيمة السلع التى تسهم فى إنتاجها. وبالتالى فإن ما يحدد الأجور هو إنتاجية العمل، أى ما يعادل نصيب العمل فى تكوين الإنتاج. وفى بداية القرن العشرين طور عدد من الاقتصاديين ج.ب. كلارك J.B. Clark وفون فيزر Von Wieser وهانس ماير Hans Mayer هذه النظرية فقالوا: إن ما يحدد الأجر ليس إنتاجية العمل بصورة مطلقة بل إنتاجية وحدة العمل الأخيرة أو الإنتاجية الحدية، ويقول كلارك إنه فى كل فروع الإنتاج يمارس قانون المردود المتناقص [ر. المردود] عمله إذ يتزايد الإنتاج بمعدلات أقل من تزايد العمل الحى المصروف فى إنتاجه، وانتاجية وحدة العمل الأخيرة هى الإنتاجية الحدية للعمل، وهى التى تحدد مستوى الأجر فيميل الأجر إلى التطابق مع الإنتاجية الحدية للعمل.

3- النظرية الاجتماعية للأجور:

يرى أنصار هذه النظرية أن الأجور أداة من أدوات توزيع الدخل القومى وبالتالى فإن مستوى الأجور فى أى بلد يتحدد بعاملين اثنين: الأول إنتاجية العمل الاجتماعى التى تحدد الناتج الإجمالى الذى يتم اقتسامه بين الطبقات الاجتماعية من جهة، والثانى الوزن الاجتماعى للطبقة العاملة الذي يحدد نصيب العمال من الناتج من جهة ثانية.ولا تختلف هذه النظرية في جوهرها عن نظرية الأجور المنظمة أو نظرية الأجور التفاوضية فكلتاهما تفسران مستوى الأجور بمدى قدرة التنظيم النقابى على ممارسة الضغط سواء على منظمات أرباب العمل أو على الحكومات والأحزاب السياسية.

4- نظرية الأجور المنظمة:

إن جميع نظريات الأجور السابقة لم تستطع بيان الأساس الحقيقى لتحديد الأجور، وقد بينت أحداث القرنين التاسع عشر والعشرين تزايد قوة الطبقة العاملة السياسية وتأثيرها الكبير في الحياة السياسية والاقتصادية فى كل البلدان الصناعية المتقدمة، كما شهدت مستويات الأجور بالمقابل قفزات لا يمكن تفسيرها بتحسن الإنتاجية أو بتغير الحد الأدنى الضروري للمعيشة، مما أفسح فى المجال أمام تطوير النظرية الاجتماعية للأجور إلى نظرية الأجور التفاوضية (اتفاقيات الأجور الجماعية) أو نظرية الأجور المنظمة. وبحسب هذه النظرية يتحدد الأجر بطريق التفاوض الفردي بين العامل ورب العمل. ولأن العامل الفرد فى موقف تفاوضى ضعيف، وبسبب زيادة دور المنظمات النقابية العمالية، فقد أصبح مستوى الأجور يتحدد بالمفاوضات بين منظمات أرباب العمل والنقابات العمالية. وبسبب أهمية كتلة الأجور وتأثيرها فى حسن سير الاقتصاد القومى، ودورها المتزايد فى تنشيط الاستهلاك وتحقيق التوازن على مستوى الاقتصاد الكلى، إضافة إلى الأضرار الكبيرة التى تلحقها الإضرابات العمالية فى حال عدم الاتفاق بين النقابات وأرباب العمل على مستوى الأجور فقد راحت السلطات العامة تتدخل فى المفاوضات وتقوم بدور المنظم لمستويات الأجور فى كثير من الأحيان.

والنظرية الماركسية في الأجور:

طور ماركس نظريته فى العمل والأجر، إذ فرق بين العمل الضروري الذى ينتج العامل فى أثنائه قيمة قوة عمله ويتقاضى مقابله أجراً، والعمل الزائد الذي يعود إنتاجه إلى الرأسمالى مالك وسائل الإنتاج. وتعد نظرية القيمة الزائدة (فائض القيمة) حجر الزاوية فى النظرية. ويقسم ماركس عمل العامل إلى قسمين: العمل الضروري وهو الوقت الذي يصرفه العامل فى العمل كى ينتج قيمة المواد الضرورية اللازمة لمعيشته ومعيشة أفراد أسرته، أي لتجديد قوة عمله، والعمل الزائد وهو الوقت الذي يمضيه العامل فى العمل زيادة على وقت العمل الضروري وفيه ينتج القيمة الزائدة أو فضل القيمة التى تعود إلى صاحب العمل مالك وسائل الإنتاج. من هنا فإن النظرية الماركسية على الرغم من التقارب الملاحظ بينها وبين بعض النظريات الليبرالية فى ربط الأجور بالحد الأدنى الضروري اللازم لمعيشة العامل فإنها تختلف عنها فى تفسير مستوى الأجور وفى تفسير النتائج المترتبة على ذلك.
إن لكل سلعة قيمة، والعمل ليست له قيمة بذاته ذلك أن القيمة هى العمل المجرد المتجسد فى السلعة، والذي يظهر فى عملية التبادل. وهكذا يكون من غير المقبول الحديث عن قيمة العمل بذاته، وهو ليس سلعة منفصلة قائمة بذاتها.

وضع نمو الأجور في دول العالم:

عموماً، ازداد نمو الأجور بشكل كبير في الاقتصاديات الناشئة والنامية. وبالنسبة إلى اقتصاديات أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، فإنّ النمو المرتفع للأجور وصولاً إلى الأزمة يعكس كذلك عمق التراجع فى الأجور خلال الفترة الانتقالية فى تسعينات القرن الماضى، وبالتالى القاعدة المتدنية فى أوائل القرن الحادي والعشرين. وفى حين كان النصف الأول من العقد الماضى مخيباً للآمال بالنسبة إلى العاملين بأجر فى أمريكا اللاتينية والكاريبى (حيث بلغت معدلات النمو السنوية 0,4% فقط بين 2000 و2005 وبنسبة 4,2% و3,3% بين 2006 و2007). وقد تجاوز نمو الأجور فى آسيا نسبة 7% سنوياً خلال العقد، ويعود ذلك جزئياً إلى الأداء القوي للصين. وبالنسبة إلى أفريقيا والشرق الأوسط، لا تسمح القيود المتعلقة بالبيانات بالتوصل إلى تقديرات موثوق بها. غير أنّ التقديرات المؤقتة وغير النهائية تشير إلى أنّ الأجور فى أفريقيا ارتفعت خلال العقد الماضى، فى حين شهدت الأجور ركوداً فعلياً فى الشرق الأوسط. ويمكن رؤية أكبر أثر تركته الأزمة الاقتصادية والمالية فى العالم على الأجور فى أوروبا الوسطى والشرقية. ويساعد على تفسير الزيادة فى فقر العاملين (باستخدام عتبة تكافؤ القوة الشرائية البالغة دولارين أمريكيين فى اليوم الواحد) وتباطأ نمو الأجور بشكل كبير فى أمريكا اللاتينية والكاريبى، لكنه بقى على حاله فى آسيا حيث تمكنت اقتصادياتها من أن تتصدى للأزمة على نحو أفضل[23].

ويتطلب أن يلقى أصحاب الأجور المنخفضة* اهتماماً خاصاً، إذ أنهم الأشد تأثراً بالأزمات الاقتصادية، مما يزيد من احتمال وقوع العمال في براثن الفقر أو عدم الخلاص منها. وبالتالي، فإنّ الاتجاهات في العمل متدني الأجر خلال فترة ركود اقتصادي هي خير اختبار لفعالية الاستجابات السياسية لمواجهة الأزمة. في حين استمرت أوجه التفاوت الكبيرة في انتشار الأجور المنخفضة فيما بين البلدان، بما في ذلك فيما بين الاقتصاديات المتقدمة. وبالرغم من انخفاض معدل مشاركة النساء عادة في سوق العمل، إلا أنهنّ يشكلن غالبية العمال ذوي الأجر المتدني عملياً في جميع البلدان التي توفرت البيانات بشأنها. ويترك التمثيل المفرط للنساء في صفوف العمال ذوي الأجر المتدني أثراً سلبياً على ثغرة تفاوت الأجور بين الجنسين. آما تبيّن النتائج أنّ الشباب أو الأشخاص من ذوي المستويات المتدنية من التعليم أو أفراد الأقليات المحرومة أو مجموعات المهاجرين، معرضون بشكل خاص للوقوع في شراك الوظائف متدنية الأجر. وعليه، ينبغي لصانعي السياسات الاقتصادية أن يراعوا سياسات الأجور، لاسيما في الجانب الأسفل من توزيع الأجور[24].

* يقصد بذوي الأجور المنخفضة أولئك الذين تكون أجورهم بالساعة أقل من ثلثي الأجر الوسيط فيما بين كافة الوظائف.

2) الاستثمار الأجنبي المباشر واختلاف الأجور:

من الدوافع التى تجعل الشركات أو الأفراد تستثمر فى الدول الأخرى غير الدول الأم هو الرغبة فى الحصول على ميزة اختلاف الأجور وسيرها نحو الانخفاض فى الدول المضيفة وهذا ما إذا قورنت بالأيدي العاملة فى البلدان المتقدمة[25].

2-1) خفض الأجور جذب للمستثمر الأجنبي:

تتأكد أهمية مشروعات الاستثمار الأجنبى المباشر فى تحقيق التنمية الاقتصادية كونها تعمل على إيجاد فرص وظيفية جديدة لمواطنى الدولة ورفع مستوى الأجور والحد من البطالة[26]، ليصبح خيار هذا الاستثمار ضروريا، بما يكفل توفير فرص العمل الواسعة، علاوة على الإسهام فى تحسين مستوى الأجور[27]. فالاستثمار الأجنبى ليس شراً وليس خيراً، بقدر ما يؤدي لتوفير أجور للعاملين للحد من مستويات البطالة بتوزيع دخول[28].

من المزايا الكبرى التى يتيحها الاستثمار الأجنبى المباشر هو العمل على التقليل من حدة البطالة المرتفعة والامتصاص القدر الأكبر منها[29]. ويمكن للأجور المنخفضة بالنسبة إلى الإنتاجية أن تحفز صادرات بلدٍ بعينه، من المهم أن يؤخذ فى الاعتبار أنّه لا يمكن لجميع البلدان أن تحسّن قدرتها التنافسية فى وقت واحد، وأنّ الأجور المتدنية تخفض استهلاك الأسر وبالتالى الطلب الإجمالى. ويتوقف الاستثمار فى القدرة الإنتاجية نفسها، على الأقل فى جزء منه، على مدى استطاعة الأسر استهلاك ما تنتجه الشركات[30].

مما سبق، يمكن القول أن مقاربات النظريات المفسرة للأجور تتعدد وفق توجه الفكر الاقتصادي المتعدد الجوانب[31]:

- نظرية الإنتاجية الحدية، ومن من روادها "الفريد مارشال Alfred Marshall" أساسها هو الطلب على العمل باعتباره مشتقا من ناتج العمل، وأن أي زيادة في إنتاجية العمل تدعو إلى سرعة تدفق رأس المال ليرتفع بذلك الطلب على العمل ويتحدد مستوى الأجر مباشرة بإنتاجية العمل؛
- نظرية العرض والطلب بالتأليف بين نظريات عرض العمل (حد الكفاف ورصيد الأجور) ونظرية الطلب على العمل (نظرية الإنتاجية الحدية). فالعمل له خصائص معينة لا يمكن اعتباره كسلعة؛
- علاقة فليبس W. Philips بوجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل زيادة الأجور النقدية، حيث كلما كان معدل البطالة عاليا يكون معدل التضخم منخفضاً أي هناك علاقة عكسية بين تضخم الأجور ومعدل البطالة؛

- نظرية رأس المال البشري التي تعتبر أن "رأس المال البشري" هو التكوين وتنمية الكفاءات وجميع العناصر الأخرى التي تساهم في رفع وتحسين نوعية وإنتاجية اليد العاملة.

2-2) سياسة اختلاف الأجور في تصور المستثمر الأجنبي:

تختلف أجور شركات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر دول العالم بين الانخفاض إلى الارتفاع. فقد أظهرت آخر الأرقام الرسمية زيادة كبيرة فى أجور العاملين فى ألمانيا خلال سنة 2016 لتبلغ 1.8%، مقابل 2.4% سنة 2015 و2.4% سنة 2014، وبهذا زادت أجور العاملين غير المدربين الذين يحصلون على أقل من 450 يورو في الشهر والعاملين في قطاع الفنادق بسرعة أكثر من غيرهم[32].

الوضع العام لأجور شركات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم:

لا شك فى أن الخليج كان وجهة لعدد كبير من الشباب لتحسين وضعهم المادي والتأسيس للغد نتيجة الحالة الاقتصادية فى لبنان والتى لا تسمح لهم ببناء مستقبل ميسور وواعد، يساعدهم فى تحقيق أحلامهم. لكن اليوم أصبح هناك وجهات عالمية أخرى تقدّم لهم حياة الرفاهية والسخاء التي يحلمون بها، ومن أبرزها[33]:

- **في الصين:**

يدفع لليد العاملة فى الصين أجر وفير وكبير، ويتمتع العمال فيها بأعلى نسبة من التعويضات فى جميع أنحاء العالم. تجد فى الصين عدداً من كبار مراكز الأعمال، حيث تعتبر العمالة الوافدة إليها من الأكثر ثراء فى العالم، إذ يبلغ متوسط الراتب السنوي 74000 دولار مقارنة بالمعدّل العالمي الذي يبلغ 64000 دولار.

- **في الإكوادور:**

فى دراسة أجريت على 14000 عامل مغترب من مختلف الجنسيات فى العالم، وقد ركّزت على عدّة مواضيع كالعمل، نوعية الحياة، والراحة، وقد أظهرت النتائج أنّ الإكوادور كان البلد الرابح فيها، فأظهرت هذه الدراسة التى أطلق عليها اسم The top Expat Destinations 2014 أنّه من السهل التأقلم مع الحياة هناك وبناء علاقات صداقة. إذ يشعر المغترب هناك بالراحة من ناحية الاستقرار والشعور بكونه في بلده. في الإكوادور، يضمن العمّال الأجانب

الرعاية الصحية من خلال دفعهم لرسم شهري صغير، ويجد من يبحث عن وظيفة تأشيرة عمل بطريقة أسهل من الدول الغربية.

- **بريطانيا:**

تأتى بريطانيا فى المرتبة الثانية من بعد الصين فى قائمة أفضل البلدان للعمل والعيش التى أجرتها آلـ HSBC، إحدى كبريات المؤسسات المصرفية والخدمات المالية فى العالم 14% من الشركات اختارت بريطانيا بفضل تحويلاتها الخارجية. ليس من المفاجئ إذاً أن تكون لندن من أهم الوجهات لـ international assignees، بكونها أكبر منطقة حضرية فى بريطانية. إنّ الدوافع الحقيقية فى إدارة الأعمال الدولية فى المملكة المتحدة هى الخدمات المالية والمصرفية. ولندن بنفسها من أهمّ المراكز المالية فى العالم بالتنافس مع نيويورك كالموقع الأكثر أهمية بالنسبة إلى التمويل الدولي.

- **في الإمارات العربية المتحدة:**

تحتلّ الإمارات العربية المتحدة الموقع الثالث، بكونها البلد الذي تتوافر فيها فرص عمل، بفضل نوعية نمط الحياة السائد فيها وتوافد القوى العاملة إليها بكثافة من كل أنحاء العالم. عدد كبير من المغتربين يتوجه إلى مدينة دبى، المدينة الـ 81 الأغلى على مؤشر ميرسر. إنّما سواء أكنت موظفاً أم تبحث عن وظيفة، توقع أن تدفع بدل سكن مرتفعاً، إذ يبلغ الإيجار ما يقارب الـ 20000 أو الـ 55000 درهم إماراتى أي ما يساوي الـ 15000 و 5400 دولار في السنة.

- **وفي سنغافورة:**

يعتبر الاقتصاد فى سنغافورة من أهم الـ pro-business فى العالم بفضل معدلات الضرائب المنخفضة هناك، وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال فى البلد. يتوقع أغلبية المغتربين أن يكسبوا المزيد من الأرباح التى من المفروض أن يحققوها فى بلادهم، وقد أعرب 85% منهم عن امتنانه من الحالة الاقتصادية فى سنغافورة. إلا أنّ الحياة فيها مكلفة من ناحية المأكولات، ودفع أجرة التاكسى.

- **أجور شركات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين:**

الصين حاضرة يوميا فى بيوتنا ومنازلنا ومكاتبنا وملابسنا وأدواتنا التى نستخدمها ابتداء من ابسط السلع الاستهلاكية والعلمية وحتى التكنولوجية، وهذا بفضل تطورها الاقتصادي الذي يعتمد في الكثير من المواقع على الاستثمارات الأجنبية المباشرة. إذ عملت

الصين على اجتذاب الاستثمار الأجنبى المباشر من خلال إقامة شركات مشتركة، واهتمت بقطاعات معينة للصادرات واقامة شبكات إنتاج للصادرات بهدف تنشيط صادرات الشركات عالية المستوى فى إطار السماح بسياسات التوظيف وبأجور منخفضة[34].
ولكن انخفاض من الأجور فى سنوات ماضية، يرى محللون أن الصين تواجه ارتفاعا سريعا فى نفقات الأجور يهدد قدرتها التنافسية لكن القدرات الإنتاجية تتزايد بسرعة فى "مصنع العالم" الذى يملك امتيازات أخرى تمكنه من مواصلة جذب المستثمرين، فتكلفة اليد العاملة فى الصين ستبلغ مستوى كلفتها فى الولايات المتحدة خلال أربع سنوات، وفى منطقة اليورو خلال خمس سنوات وفى اليابان خلال سبع سنوات. وسيدفع هذا التطور شركات كثيرة فى القطاع الصناعى إلى نقل مراكز إنتاجها إلى دول أخرى في جنوب وجنوب شرق آسيا حيث اليد العاملة أقل تكلفة بكثير. فمثلا، وفق شركة الإنتاج الألمانية إن العمال الصينيين الذين ينتجون الأحذية يحصلون على راتب شهري لا يقل عن ألفى يوان (258 يورو) بينما يحصل زملاؤهم فى أديداس فى كمبوديا على 107 يورو[35].

أجور شركات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخليج العربي:

يشكل الخليج العربى مجموعة بشرية متجانسة إلى حد كبير من حيث اللغة والدين والتقاليد الاجتماعية ومن حيث مسالك التنمية المبنية أساسا على الثروة النفطية المترافقة دوما مع ارتفاع معدلات البطالة[36]، وان تأخرت بعض الدول عن بعضها. فقد نصت إستراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون الخليج العربى لأعوام 2000–2025 على أن الغاية المحورية هى تحقيق مسيرة تنموية مستدامة ومتكاملة لدول المجلس فى كافة المجالات وتعميق التنسيق بين الأنشطة التى تضمها خطوط التنمية القومية[37].
أظهرت بيانات رسمية صدرت أمس عن الهيئة العامة للإحصاء في السعودية أن معدل البطالة بين المواطنين السعوديين ارتفع فى نهاية سنة 2016 إلى 12.3% من نحو 12.1% فى نهاية سبتمبر 2016. وتستهدف السعودية فى رؤيتها المستقبلية وبرنامج الإصلاح الاقتصادى (التحول الوطني) خفض معدل البطالة بين مواطنيها إلى 9% بحلول سنة 2020 كما تخطط لخفضها إلى 7% سنة 2030. وتسعى الدولة عبر برنامج التحول الوطنى إلى توفير 450 ألف وظيفة للسعوديين وإحلال 1.2 مليون وظيفة للمواطنين بحلول سنة 2020.
وبحسب أحدث بيانات لهيئة الإحصاء السعودية يبلغ عدد السكان فى البلاد 31.7 مليون نسمة بينهم 20 مليونا من السعوديين ونحو 11.7 مليونا من الأجانب. وعليه، تنوى الحكومة السعودية فرض رسوم شهرية على العمالة الوافدة بواقع 106.7 دولار شهريا خلال سنة 2018، ترتفع إلى 160 دولارا سنة 2019 وتصل إلى 213.3 دولارا سنة 2020. كما سيتم فرض رسوم على المرافقين للعمالة الوافدة فى السعودية بنحو 26.7 دولار عن كل مرافق شهريا اعتبارا من سنة 2017 لترتفع سنويا لتصل إلى 106.7 دولار شهريا عن كل مرافق سنة 2020[38].

تقوم المملكة العربية السعودية منذ طفرة النفط التى شهدتها فى السبعينات من القرن الماضى جذب واستيراد أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية. ومع توافد المهاجرين من بلدان عربية أخرى بالدرجة الأولى وكذلك من بلدان جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، يمثل الأجانب 31% من عدد السكان سنة 2010 مقارنة بـ 11% المسجلة سنة 1974 طبقا لبيانات التعداد السكانى. وعلى مدى السنوات، أتيحت للاقتصاد السعودي إمدادات عالية المرونة من العمالة الأجنبية ساعدته على التوسع دون أن يتعرض لنقص العمالة أو المهارات الذي كان من الممكن إن حدث أن يتسبب فى زيادة ضغوط الأسعار المحلية وارتفاع سعر الصرف الحقيقى. إلا أن الاعتماد على العمالة الأجنبية جاء على حساب شدة تجزؤ سوق العمل. وطبقا للكتاب الإحصائى السنوي لوزارة العمل، اقتصرت نسبة السعوديين على 10% من مجموع وظائف القطاع الخاص سنتى 2009 و2010. وكان لوجود العمالة الأجنبية بأعداد كبيرة تأثير عميق على الاقتصاد السعودى. وتمثل المملكة ثانى أكبر مصدر للتدفقات الخارجة من تحويلات العاملين بعد الولايات المتحدة الأمريكية، مع بلوغ تحويلات العاملين الخارجة على مدى العقد الماضى نحو 18 مليار دولار أمريكى سنويا فى المتوسط أو 2,6% من إجمالى الناتج المحلى. ووفقا لبيانات البنك الدولى سنة 2010، يأتى نحو 57% من العمالة الأجنبية فى المملكة من جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا (من الهند وباكستان والفلبين بالدرجة الأولى) بينما يأتى 39% من بلدان عربية أخرى (مصر واليمن والسودان والأردن وسوريا بالدرجة الأولى)[39].

خاتمة:

اختلاف الأجور دون شك يساعد المستثمر الأجنبي في البقاء في دول أين تكون الأجور منخفضة، لكن هذا لن يكون دوما، مما يجعله ينتقل لبلد أين يجد انخفاض أكثر في الأجور. وترجع أهمية دراسة الأجور في الدول النامية إلى مجموعتين من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال الآثار التي يعكسها التغير الذي يطرأ على كلا المتغيرين محل البحث على الاقتصاد القومي، وعلى المستوى المعيشي لقطاع عريض من أفراد المجتمعات النامية.

تتضح أهمية التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأجور عندما يحدد المخطط الأهداف الإنتاجية لعملية التنمية الاقتصادية، ويقوم بترجمة الخطة العينية إلى قيم نقدية، ويستلزم الأمر بالتالي وجود مستوى معين للأجور يستخدم لهذا الغرض، وتستخدم عادة في تلك الخطط، ومهما امتدت إبعادها الزمنية للتعرف على معدلات التنمية الحقيقية المستهدفة، لصعوبة التنبؤ بالأسعار ومستوياتها بدقة لفترة زمنية طويلة، لعدم إمكانية التحكم في أسعار الأسواق الخارجية والتي تؤثر بطريق مباشر وغير مباشر في الأسعار المحلية. كما تعتبر الأجور من أهم عناصر تكلفة الإنتاج، لاسيما تلك السلع التي ترتفع فيها نسبة كلفة عنصر العمل في إجمالي هيكل التكلفة، وتكلفة الإنتاج هامة في تحديد ثمن البيع، وفي تحديد معدل الربح، وبالتالي في تحديد مستوى التشغيل والإنتاج.

كما أن التغييرات التي تطرأ على الأجور تؤثر في تيار الإنفاق النقدي باعتبارها أحد المكونات الهامة للطلب الكلي، وبالتالي تؤثر بشكل مباشر على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد القومي، حيث تمثل الأجور قوة شرائية ضخمة تطرح في الأسواق لأنها تمثل دخول الطبقة الأكثر عدداً والأقل دخلاً في مجتمعات الدول النامية، وأي زيادة تحظى بها تلك الطبقة في دخولها تترجم في صورة زيادة في الطلب على أموال الاستهلاك.

الهوامش والمراجع:

1 صلاح وزان، «تنمية الزراعة العربية: الواقع والممكن»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 253.

2 جواد كاظم البكري، «أثر مؤشر الحرية الاقتصادية على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة قياسية للمدة 1995-2010 (أنموذجي تونس والبحرين)»، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد 174، العدد 11، جامعة بابل، 2014، ص ص 49-79.

3 جواد كاظم البكري، مرجع سابق.

4 أمال تخنوني& بلال ملاخسو، «الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي والدولي وأثره على التنمية الاقتصادية»، الملتقى الوطني حول «الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر- تحت شعار "كيف يصبح الاستثمار الخاص الأجنبي في خدمة التنمية الوطنية"»، يومي 18 و19 نوفمبر 2015.

5 يعقوب علي جانقي & علم الدين عبد الله بانقا، «تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر»، مجلة جامعة الخرطوم للعلوم الإدارية، المجلد 03، العدد 01، 2010، ص ص 37-56.

6 مقال، «أساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر»، 2007/06/03،
http://islamfin.go-forum.net/t1826-topic

7 حامد عبد المجيد دراز، «السياسات المالية»، الدار الجامعية (الطبعة الثالثة)، الإسكندرية، 1999، ص ص 205-206.

8 مقرر إدارة الأعمال الدولية، «نظريات الاستثمار الخارجي»، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، على الخط،
http://www.kau.edu.sa/GetFile.aspx?id=245915&fn=ch%202.ppt

9 جواد كاظم البكري، مرجع سابق.

10 هذه النظريات متوفرة، ومنها:

- ليليا بن منصور، «الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة نظرية واقتصادية»، مجلة "الاقتصاد والتنمية البشرية"، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة البليدة 2، المجلد 05، العدد 10، ص ص 114-125؛
- عبد الكريم بعداش، «الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005»، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص ص 28-101؛
- مقرر إدارة الأعمال الدولية، مرجع سبق ذكره؛
- جواد كاظم البكري، مرجع سابق.

11 مقال، «تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول التعاون ارتفعت إلى 17.9 مليار دولار»، الشاهد الالكترونية، 2017/02/12،
http://www.alshahedonline.net

12 مقال، «تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول التعاون ارتفعت إلى 17.9 مليار دولار»، مرجع سابق.

13 إبراهيم جياب، «التطورات الدولية في مفاهيم وتعاريف إحصاءات العمل»، الدورة القطرية الإحصائية حول «تطوير إحصاءات العمل»، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالتعاون مع منظمة العمل العربية (مكتب العمل العربى)، صنعاء، 28-30 نوفمبر 2010.

14 ارجع إلى:

- سومر أديب ناصر، «أنظمة الأجور وأثرها على أداء العاملين في شركات ومؤسسات القطاع العام الصناعي في سورية: دراسة ميدانية على شركات الغزل والنسيج في الساحل السوري»، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، 2004، ص 13؛
- مطانيوس حبيب، «الأجور»، الموسوعة العربية،

https://www.arab-ency.com/ar/

15 المادة 80 من القانون 90-11 المؤرخ في 26 رمضان 1410هـ الموافق لـ 21 أبريل 1990م المتعلق بعلاقات العمل (الجريدة الرسمية، 17-1990م)، والمعدل والمتمم بالقانون 91-29 المؤرخ في 14 جمادى الثانية 1412هـ الموافق لـ 21 ديسمبر 1991م (الجريدة الرسمية، 68-1991م)

16 مطانيوس حبيب، مرجع سبق ذكره؛

17 مقال، «أهداف الأجور وعوامل وأسس تحديد الأجور»، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي (Arab British Academy for Higher Education)، على الخط، ص 1،

http://www.abahe.co.ukbhuman-resources-as-a-systemhuman-resources-as-a-system-31.pdf

[نقلا عن الموسوي سنان، «إدارة الموارد البشرية وتأثيرات العولمة عليها»، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ص 137].

18 جمال زدون & بن شيحة صحراوي، «محددات الأجور في القطاع الصناعي في الجزائر للفترة 1980-2013»، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر الصناعات التقليدية (LITA)، جامعة الجزائر3، المجلد 05، العدد 01، 2016، ص ص 195-212.

19 هذه النظريات متوفرة، ومنها:

- سراج وهيبة، «دراسة اقتصادية قياسية على عدالة الأجور في الجزائر»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2008، الجزائر، ص ص 61-62؛
- مطانيوس حبيب، مرجع سبق ذكره.

20 مطانيوس حبيب، مرجع سبق ذكره؛

21 علي محمد رضا يونس الطحان، «ضمان المساواة في الأجر في الشريعة الإسلامية والنظريات الوضعية (دراسة مقارنة)، 2011/03/15،

http://iefpedia.com/arab/.62-61

22 محمد فاروق النبهان، «معايير تحديد الأجور في الفقه الإسلامي»، 2014/02/04،

http://www.dr-mfalnbhan.com/

23 مكتب العمل الدولي، «اتجاهات الأجور في العالم وتطورات سياسات الأجور في بلدان مختارة»، الدورة الـ 310، جنيف، مارس 2011، ص 5.
24 مكتب العمل الدولي، «اتجاهات الأجور في العالم وتطورات سياسات الأجور في بلدان مختارة»، المرجع السابق، ص 7 & ص ص 11-12.
25 سحنون فاروق، «قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر-»، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2010، ص 19.
26 ماجد بن عبد الله الهديان، « دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية»، جريدة "الرياض" تصدرها مؤسسة اليمامة الصحفية، الخميس 28 جمادى الأولى 1436هـ الموافق لـ 19 مارس 2015م، العدد 17069،
27 كمال عبد حامد الزيارة، «الاستثمار الأجنبي المباشر: المنافع والمساوئ»، مجلة آل البت، كربلاء، مارس 2009، ص ص 72-86.
28 مقال، « تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني»، 2010/09/06،
http://www.startimes.com/?t=25182812
29 عمار بن عيشي & الغالي بن ابراهيم، « واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2010»، 2015/03/03،
http://docdz.net/play.php?catsmktba=598
30 مكتب العمل الدولي، «اتجاهات الأجور في العالم وتطورات سياسات الأجور في بلدان مختارة»، مرجع سابق ذكره، ص 7.
31 جمال زدون & بن شيحة صحراوي، مرجع سبق ذكره.
[نقلا عن الموسوي سنان، «إدارة الموارد البشرية وتأثيرات العولمة عليها»، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ص 137].
32 مقال، «الأجور في ألمانيا عند أعلى مستوى في 3 أعوام»، 2017/03/23،
http://russia-now.com/ar/
33 مقال، «أفضل البلدان للعمل وكسب المال.. الصين والاكوادور وبريطانيا والإمارات وسنغافورة»، 2015/02/05،
http://www.beirutobserver.com/
[نقلا عن الموسوي سنان، «إدارة الموارد البشرية وتأثيرات العولمة عليها»، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ص 137].
34 عبد الرحمن تيشوري، «تجريه الاستثمار الأجنبي في الصين هل نستطيع تقليدها؟»، 2006/02/16،
http://www.voltairenet.org/article135670.html

35 مقال، الصين «مصنع العالم تواجه تحدي ارتفاع الأجور»، يومية "الاقتصادية" تصدرها الشركة السعودية للأبحاث والنشر، الرياض، عدد 2012/07/30.

36 محمد سليمان & محمود نابي، «البطالة ومؤسسات سوق العمل: النظرية وشواهد من دول مجلس التعاون الخليجي»، المؤتمر الدولي حول «أزمة البطالة في الدول العربية»، من تنظيم المعهد العربي للتخطيط، 17 و18 مارس 2008، القاهرة.

37 مقال، «تحديات التنمية وسوق العمل بدول مجلس التعاون الخليجي»، ورشة عمل حول «تفعيل دور العمالة الخليجية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدول مجلس التعاون»، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي العربية، الدوحة، 08-10 أفريل 2000، سلسلة أوراق تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، ص ص 1-3.

38 مقال، «معدلات البطالة تتحدى إصلاحات سوق العمل السعودية»، صحيفة "العرب"، الصادرة عن Al Arab Publishing Centre، لندن، العدد 10595، 2017.

39 غادة فياض، مهدي رئيسي، توباياس راسموسن & نيكلاس وستيليوس، «المملكة العربية السعودية: قضايا مختارة»، صندوق النقد الدولي، واشنطون، سبتمبر 2012، ص ص 31-32.